تراجع جماعي للمؤشرات بالجلسة رقم 200 في العام الجاري

أداء إيجابي للبورصة في أسبوع.. وتوقعات باستمرار الحالة المضاربية

جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية إيجابية خلال الأسبوع المنتهي في 22 اكتوبر 2015، مقارنة بأدائها في نهاية الأسبوع الماضي المنتهي في 13 اكتوبر الجاري.

وارتفع المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي بنسبة 0.86% تقريباً رابحاً نحو 49.5 نقطة أضافها إلى رصيده بعد وصوله لمستوى 5780.76 نقطة، فيما كان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5731.26 نقطة.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني للسوق تداولات هذا الأسبوع عند مستوى 389.81 نقطة، محققاً نمواً أسبوعياً تقدر نسبته بحوالي 0.68% بمكاسب بلغت 2.65 نقطة تقريباً، وذلك مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 387.16 نقطة.

اما مؤشر (كويت 15)، فارتفع خلال الاسبوع بنحو 0.6%، وذلك بعد ان انهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 929.05 نقطة، علماً بأن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 923.53 نقطة، ما يعني تحقيقه مكاسب أسبوعية تقدر بحوالي 5.5 نقطة.

وتعليقاً على الأداء العام، قال المحلل الفني لأسواق المال، محمد سنبل « إن المؤشر السعري للبورصة لم يستطع الإقفال أعلى مستويات 5800 نقطة، ولا أحجام التداول تفيد بدخول مؤسسي استثماري، لا شيء فقط سوى مضاربات.

وأضاف «سنبل» قائلاً «ابتعد شبح رفع معدلات الفائدة بنسبة كبيرة، لكن عاد غيره وهو النفط، وبقاءه أسفل مستويات 54 $ تبقي على استهداف مستويات 40 / 36 $ لمزيج برنت، وبالتالي لا نصير للمؤشرات».

وتوقع «سنبل» ان تبقى الحالة المضاربية إلى حين كسر المؤشر العام مستوى الـ 5650 نقطة، والمرجح بشكل اكبر حتى الآن عودة للنقاط الفنية مرة أخرى، واختراق مستوى 5800 نقطة يستهدف الوصول إلى مستوى 6050 نقطة.

62.6 مليون دينار إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

وبلغت الكميات بنهاية الأسبوع الجاري حوالي 750.22 مليون سهم، مقارنة بنحو 381.11 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 97% تقريباً، علماً بأن الأسبوع الماضي اقتصر على ثلاث جلسات مقابل خمسة هذا الأسبوع.

وارتفعت السيولة في البورصة بنهاية الأسبوع الجاري بحوالي 80.4% إلى 62.63 مليون دينار تقريباً (207.19 مليون دولار)، مقابل نحو 34.72 مليون دينار (114.84 مليون دولار) في الأسبوع السابق.

توقعات باستمرار الحالة المضاربية

وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 17.96 الف صفقة، مقابل 9.08 الف صفقة تقريباً في ختام الأسبوع الماضي، بارتفاع تقترب نسبته من 98%.

180 مليون دينار مكاسب سوقية خلال الأسبوع

ربحت البورصة الكويتية هذا الأسبوع 180 مليون دينار تقريباً (595.5 مليون دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهايته – وفقاً لتقرير إحدى شركات الأبحاث – حوالي 26.68 مليار دينار، مقابل 26.5 مليار دينار تقريباً في نهاية الأسبوع الماضي، لتسجل بذلك ارتفاعاً تقدر نسبته بنحو 0.68%.

وعلى مستوى العام الجاري وبعد 200 جلسة منه، انخفضت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بحوالي 10.2%، حيث بلغت تلك القيمة في نهاية 2014 نحو 29.71 مليار دينار، ما يعني ان الخسائر خلال تلك الفترة بلغت 3.03 مليار دينار تقريباً.

وكانت المؤشرات الكويتية قد انهت جلسة أمس الخميس، آخر جلسات الأسبوع والجلسة رقم 200 في العام الجاري، بالمنطقة الحمراء، حيث انخفض المؤشر السعري للبورصة بنسبة 0.22% عند مستوى 5780.76 نقطة خاسراً حوالي 12.7 نقطة.

وتراجع أمس المؤشر الوزني للبورصة بنسبة 0.26% نزولاً للنقطة 389.81 خاسراً نقطة بالتمام والكمال. كما انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 0.22% بإقفاله عند النقطة 929.05 خاسراً نقطتين تقريباً.

وتراجعت قيمة التداولات أمس إلى 10.55 مليون دينار تقريباً (34.9 مليون دولار) مقابل نحو 11.24 مليون دينار (37.2 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 6.1%.

أما أحجام التداول، فانخفضت أمس لتصل لحوالي 124.06 مليون سهم مقابل نحو 151.62 مليون سهم تقريباً بالجلسة الماضية، بتراجع بلغت نسبته 18.2% تقريباً.

وبلغ عدد صفقات أمس 3050 صفقة مقابل 3399 صفقة في الجلسة الماضية.

وعلق المحلل الفني لأسواق المال، إبراهيم الفيلكاوي، على جلسة أمس قائلاً « إن الدعم الرئيسي للمؤشر العام للبورصة الكويتية يقع عند مستوى 5770 نقطة، وكسره والإغلاق تحته قد يُعزّز من الاستغناء عن مستوى 5700 نقطة.

وقال «الفيلكاوي» «إن أسواق المال الخليجي بشكل عام، وليس الكويتي فقط، تُعاني من ضعف واضح، من عدة نواحي، فمن الناحية النظرية، هناك عزوف من رؤوس الأموال الكبيرة عن الدخول الاستثماري».

واستكمل كلامه قائلاً: «ومن الناحية الفنية، عدم قدرة مؤشرات تلك الأسواق على اختراق مقاوماتها الأسبوعية، فالارتفاعات وقتية لتعديل مسار فني فقط، وأي زيادة في السيولة هي زيادة تدويرية ساخنة لحظية والقرار شخصي».

أما الأداء القطاعي أمس، فقد تصدر قطاع «الصناعة» ارتفاعات أمس بنمو نسبته 0.08%، فيما احتل قطاع «التكنولوجيا» صدارة القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 2.27%.

واحتل سهم «مراكز» صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أمس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 9.8%، فيما احتل سهم «الهلال» صدارة التراجعات بانخفاض نسبته 6.94%.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أمس، فقد تصدر سهم «أدنك» نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 38.38 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 340 صفقة حققت نحو 1.09 مليون دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 1.72%.

وجاء سهم «وطني» على رأس نشاط القيمة بسيولة تجاوزت المليوني دينار، بعد تنفيذ 72 صفقة على 2.46 مليون سهم تقريباً، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.23% عند مستوى 820 فلس بمكاسب بلغت 10 فلوس.

105.7 ملايين دينار صافي أرباح «بيتك» حتى نهاية الربع الثالث من 2015

المرزوق: أرباحنا في تسعة أشهر تعبر عن الخطط الموضوعة وتطورات الأسواق

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي (بيتك KFIN)، حمد عبدالمحسن المرزوق، إن أرباح البنك في التسعة أشهر الأولى من 2015 تعبّر عن الخطط الموضوعة وتطورات الأسواق.

وأضاف «المرزوق» أن نتائج البنك خلال الفترة تعكس الأداء المتوازن ضمن سياسة «بيتك» المستمرة لتعزيز المركز المالي، والمواءمة مع بيئة الأعمال والمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، بهدف المحافظة على معدل من النمو المستقر، وتحقيق التكامل في الأداء بين كافة الأنشطة، واستمرار مركز «بيتك» الريادي في صناعة الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم.

وأعلن «بيتك» في بيان صحفي، عن نتائجه المالية للتسعة أشهر الأولى من العام الجاري مُحققا أرباحا قدرها 105.7 مليون دينار (349.7 مليون دولار)، مقارنة بمبلغ 90.1 مليون دينار (298.1 مليون دولار) خلال نفس الفترة من عام 2014، بنسبة نمو مقدارها 17.3%.

وأكد رئيس «بيتك» قدرة البنوك المحلية على تمويل جزء من العجز المقدر في موازنة الدولة، في ظل انخفاض أسعار النفط، وأهمية استمرار الدولة في الإنفاق على المشاريع الكبرى، وتحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بسيولة كبيرة، ولديه القدرة على مواجهة العجز، إذا ما اتخذت الحكومة قرارها باللجوء إليه.

وعن مدى مشاركة «بيتك» في تمويل مشاريع تنموية، قال «المرزوق» إنه لا تتوقف المفاوضات حول تمويل مشاريع في مجالات عديدة، كما يشارك «بيتك» في تمويل بعض المشاريع حالياً، مشيراً إلى أن مشاريع البنية التحتية بشكل أساسي تهم «بيتك»، ويعتزم توسيع دوره في تمويل الكثير منها خلال الفترة المقبلة، سواء بشكل منفرد أو من خلال الدخول في تحالفات مع بنوك محلية أو عالمية، معتبراً هذا النشاط أحد الأدوار الوطنية التي تمثل إحدى مساهمات «بيتك» في تحقيق خطة التنمية، وتعزيز جهود الحكومة، مع تحقيق عائد اقتصادي.

وقال «المرزوق» إن الانتشار الجغرافي لـ «بيتك» في أسواق متنوعة، وما يتميز به من امتلاك باقة واسعة من المنتجات الموجهة للشركات وقطاع التجزئة، فضلاً عن العلاقة القوية التي تربطه بعملائه ويعمل لتقعيها وتقويتها بطريقة أفضل وبشكل مستمر.

حمد المرزوق

تؤهل «بيتك» لتحقيق النجاح في الفترة المقبلة ومواجهة المنافسة، حيث يعتمد الاتجاه للمستقبل على تفعيل وتنشيط الأعمال في المناطق الموجود فيها، ودراسة إمكانية التواجد في أسواق جديدة حسب جدواها، وتنويع مصادر الدخل وزيادة الربحية، وزيادة العائد على المحفظة التمويلية، والتعامل الحصيف، والدراسة المتأنية للمخاطر، في ظل الأوضاع غير المستقرة لبعض الأسواق، وقلة الفرص المواتية فيها.

وأشار «المرزوق» إلى أن «بيتك – تركيا» حقق نموا تجاوز 20% منذ بداية العام، ويتواصل نشاطه في تقديم خدمات مبتكرة وافتتاح فروع جديدة، حيث يعتبر «بيتك – ماليزيا» إنجازاً نوعيا للصيرفة الإسلامية في أحد اكبر الاقتصاديات الأوروبية، ونقطة انطلاق مهمة للصناعة المصرفية الإسلامية للتوسع في الدول الأوروبية الأخرى.

وقال إن «بيتك» اتخذ قراره بإعادة هيكلة «بيتك – ماليزيا» بعد توصية قدمها المستشار الذي تم تعيينه لدراسة جدوى قرار التخارج من البنك، مُعربا عن أمله في أن يكون البنك بوابة «بيتك» إلى أسواق دول جنوب شرق آسيا والصين.

ونوه إلى أن «بيتك – البحرين» يلعب دورا في استراتيجية «بيتك» في السوق الخليجي، بالإضافة إلى «بيتك – السعودية»، حيث يهتم «بيتك» بفرص الاستثمار في العديد من أسواق المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشاد «المرزوق» بما حققه «بيتك» خلال الفترة الماضية من نجاحات، حيث عزز وجوده في السوق المحلي، بالاستمرار في تقديم أفضل مستوى من جودة الخدمة، والتأكيد على الاهتمام بالعملاء مما ساهم في رفع مستوى الرضا لديهم، وتطوير وسائل تقديم الخدمة إلكترونياً، كما ينفرد «بيتك» على مستوى السوق المحلي بتقديم باقة متنوعة من أفضل الودائع الاستثمارية، ذات العائد التنافسي، ما ساهم في استقطاب شرائح جديدة من العملاء، وزاد من حصة «بيتك» من الودائع.

وأكد «المرزوق» استمرار التسهيلات الائتمانية التي يقدمها «بيتك» لأصحاب المشاريع الصغيرة، لتشجيع مبادرات الشباب الكويتي، لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتوسعة أعمالهم، بما يخدم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتطوير قطاعاته، وتنويع مصادر الدخل، مشيراً إلى أن هذا النشاط متعلق في معظمه بشريحة الشباب وصغار المستثمرين، الذين يحتاجون المساندة، لتحقيق انطلاقة قوية لأعمالهم.

وشدد على مواصلة «بيتك» لجهوده بما يعزز دوره في السوق المحلي والإقليمي، والاستمرار في طرح منتجات وخدمات منافسة، مع التركيز على تعزيز دور التقنية، والاستفادة من موارده البشرية والكفاءات العاملة، لتقديم أفضل خدمة للعملاء، مع التمسك بالثوابت الشرعية التي يعمل وفقها «بيتك» وتميز مسيرة عمله.

صندوق النقد: الكويت وقطر فقط في الخليج سيسجلان فائضاً هذا العام

توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 3.25% في 2015 و2.75% في 2016.

وبحسب التقرير الصادر عن الصندوق، بيّن أن السعودية ستسجل عجزا يتجاوز 20% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، فيما ستسجل الإمارات عجزا بنحو 5%.

وقال إن البلدين الوحيدين اللذين سيسجلان فائضا هذا العام هما الكويت وقطر، بعد حساب الدخل المقدر المتأتي من صندوقي الثروة السيادية لديهما. وأضاف التقرير أن تراجع أسعار النفط أدى إلى انخفاض النمو في القطاعات غير النفطية بدول مجلس التعاون، بما في ذلك الانخفاض الناجم عن تصحيح أوضاع المالية العامة، إلا أن السعودية نجحت في تعويض جانب من هذا الأثر من خلال زيادة الإنتاج النفطي.

وأشار إلى أن تعديل سياسات المالية العامة أصبح أكثر إلحاحا بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، مشيراً إلى أن عليها أن تجري تعديلات على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، والتوصل بالتدريج إلى إعادة بناء الحيز المالي.

وأضاف أن سرعة التعديل ينبغي أن تعتمد على توافر الاحتياطيات الوقائية والحيز المالي، كما ينبغي تصميم عملية الضبط المالي بصورة تحد من التأثير السلبي على النمو.

وقال إن تقليص الإنفاق العام يؤكد الحاجة إلى سياسات تدعم وجود قطاع خاص متنوع، متوقعا انضمام 10 ملايين نسمة إلى سوق العمل في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بحلول عام 2020.

يشارك في معرض «دينار كويتي» للفرص الوظيفية

«الخليج» يشتري ثلاث قسائم بقيمة 10.9 ملايين دينار

جانب من مشاركة بنك الخليج في معرض «دينار كويتي»

شارك بنك الخليج مؤخراً في معرض «دينار كويتي» للفرص الوظيفية، الذي اقيم في قاعة الشيخة سلوى الصباح لمدة يومين في 18 و19 أكتوبر الجاري 2015، وذلك لإستقطاب الشباب ومنحهم فرص عمل مميزة لدى البنك.

قام الطلاب الخريجون الجدد والمبتدئون من الشباب الراغبين في خوض تجربة العمل في القطاع المصرفي بزيارة جناح بنك الخليج في المعرض، حيث استقبلهم فريق الموارد البشرية لدى البنك وقدم لهم النصائح والشورة حول مستقبلهم المهني واستعرض امامهم البرامج التدريبية المختلفة التي يقدمها البنك. كما تم إلقاء الضوء على قسم التدريب والتطوير لدى البنك ومركز «درة الخليج» الذي يقدم مجموعة من البرامج التدريبية والدورات التعليمية المتخصصة في إطار سياسة البنك الرامية إلى الإستثمار في تطوير موظفيه وتشجيعهم على تعزيز وصقل خبراتهم.

ويعلق بنك الخليج دائماً أهمية كبرى على موارده البشرية ويضعها في مقدمة أولوياته، كما يركز جهوده على إيجاد فرص العمل المناسبة للشباب الكويتي، مما يتيح لهم بناء مستقبل مهني واعد، والمساهمة في تقدم وإزدهار البلاد.

وعلى جانب اخر أوضح بنك الخليج إنه قام بالمشاركة في مزاد علني تم من خلاله شراء ثلاث قسائم بقيمة إجمالية بتحو 10.9 مليون دينار.

وقال «البنك» في بيان للبورصة إن عملية الشراء جاءت كجزء من مديونية مستحقة على أحد العملاء، مُشيرا إلى أن الدين بأكمله مصنف ضمن الديون المتعثرة في سجلات البنك.

«إيكويت» تشتري «إم إي غلوبل» بقيمة 3.2 مليارات دولار

قالت شركة بوبيان للبتروكيماويات (بوبيان ب BPCC)، المُدرجة ببورصة الكويت، إن شركة «إيكويت للبتروكيماويات» وقعت اتفاقية أولية (غير مُلزمة) مع شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو كيميكال، لشراء حصصهم في شركة «إم إي غلوبل»، بقيمة تقدر بحوالي 3.2 مليار دولار.

وقالت «بوبيان ب» في بيان اليوم الخميس للبورصة الكويتية، انها تمتلك 9% من إجمالي رأسمال شركة «إيكويت للبتروكيماويات»، تمثل الاستثمار الاستراتيجي للشركة منذ تاسيسها.

وجدير بالذكر أن شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية «القرين» تمتلك 6% من إجمالي رأسمال شركة «إيكويت للبتروكيماويات»، تمثل الاستثمار الاستراتيجي للشركة منذ تاسيسها.

كما أوضحت الشركة أن عملية الشراء ستتم لإجمالي أسهم «إم إي جلوبل»، علماً بأنه سيتم استخدام حوالي 200 مليون دولار لسداد قروض والتزامات الأخيرة. وأشارت الشركة في البيان إلى انه في حال إتمام هذه الصفقة فإن ذلك لن يتطلب قيام شركة «بوبيان ب» بترتيب أي تمويل أو ضخ أي مبالغ في شركة «إيكويت للبتروكيماويات». وتعتبر شركة «إم إي جلوبل MEGlobal» من كبرى الشركات المتخصصة في صناعة وتسويق منتج الإيثيلين جلايكول في العالم، وهي مملوكة مناصفة بين الأطراف البائعة.

وكانت البورصة الكويتية قد أعلنت مطلع شهر أكتوبر الجاري أنها قد انتهت من الإجراءات المُقررة لبيع عدد 59.3 مليون سهم تقريباً من أسهم شركة «نقائس» إلى شركة «الاستثمارات الوطنية – حساب عملاء» لصالح العميل شركة «بوبيان ب».

الخليج المتحدة للإنشاء تفوز بمشروع في عُمان قيمته 199 مليون دولار

قالت شركة جيران القابضة (JEERANH)، المُدرجة بالبورصة الكويتية، إن شركتها التابعة والمملوكة لها بنسبة 99% – الخليج المتحدة للإنشاء – أفادت بأن فرعها في سلطنة عُمان استلم خطاب قبول لمشروع في منطقة الدقم بالسلطنة بقيمة 77.17 مليون ريال عُماني، ما يُعادل 60.29 مليون دينار كويتي (199.4 مليون دولار). وأفادت «جيران القابضة»، في بيان نشر لها، اليوم الخميس، على بوقع البورصة الكويتية، إن المشروع خاص بهيئة المنطقة الاقتصادية الحرة في الدقم (SEZAD)، ويتعلق بالقيام بأعمال البنية التحتية وبناء الطرق والمباني في المنطقة قبل بوابة غيتس والتفتيش، بمدة تصل إلى ثلاث سنوات بالإضافة إلى سنة صيانة. وأوضحت «جيران القابضة»، أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 0.7% من قيمة المشروع نهاية السنة الأولى، ونسبة هامش ربح قدرها 1.9% من قيمة المشروع في نهاية السنة الثانية، ونسبة هامش ربح قدرها 2.4% من قيمة المشروع نهاية السنة الثالثة. وأشارت «الشركة» في نهاية البيان إلى أن نسبة هامش الربح المذكورة هي نسب تقديرية وغير ثابتة وتتغير صعوداً وهبوطاً على ضوء مراحل سير المشروع، ومدة التنفيذ، ونسب الإنجاز السنوية، ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع، وتسليمة للجهة المالكة.